منظمة الأمم المتحدة
للتربيـة والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة السادسة والثمانون بعد المائة

186 EX/9

١٨٦م ت/٩

باريس، ٢٠١١/٤/٢٠
الأصل: إنجليزي

البند **٩** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير عن المسائل المرتبطة بتقييم مدى وجاهة إعداد مشروع إعلان عالمي بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغيّر المناخ

الملخص

اعتبر المؤتمر العام في القرار ٣٥م/٣٦ أن "المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ يمكن أن تكون موضوع إعلان، وأن من الضروري التعمق في دراسة هذه المسألة"، وطلب من المديرة العامة أن تقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته ١٨٥ "تقريراً عن مدى ملاءمة إعداد مشروع إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ"، وأن تعد "مشروع إعلان للمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ إن رأى المجلس التنفيذي جدوى ذلك".

واستناداً إلى التقرير الذي قُدم إلى المجلس التنفيذي في دورته ١٨٥ (القرار ١٨٥م ت/١٣)، طلب المجلس من المديرة العامة "أن تراعي النتائج العلمية والبحثية الحديثة بشأن أخلاقيات تغير المناخ وأن تقدم إليه في دورته ١٨٦ تقريراً يستعرض المسائل المرتبطة بتقييم مدى استصواب إعداد إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ، مع إشارة خاصة إلى نتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والأنشطة الدولية ذات الصلة، بغية توفير المعلومات اللازمة للمداولات الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ٣٥م/٣٦ التي سيجريها المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين".

واستناداً إلى نتائج البحوث العلمية والأكاديمية بشأن الأخلاقيات المرتبطة بتغير المناخ وإلى تقييم نتائج الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والأنشطة الدولية ذات الصلة، يقدم هذا التقرير استنتاجات بشأن مدى وجاهة الشروع في إعداد إعلان مبادئ أخلاقية متعلقة بتغيّر المناخ.

الآثار المالية: انظر الفقرة ١٣.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: انظر القرار الوارد في الفقرة ١٤.

أولاً – الخلفية

١ – بالنظر إلى أن "المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغيّر المناخ يمكن أن تكون موضوع إعلان، وأن من الضروري التعمق في دراسة هذه المسألة"، فقد وضع المؤتمر العام (القرار ٣٥م/٣٦) في الحسبان جملة أمور منها استراتيجية عمل اليونسكو بشأن تغير المناخ، التي وافق عليها المجلس التنفيذي في دورته ١٨٠ (الوثيقة ١٨٠م ت/١٦ المعدلة)، والطلب الذي وجهه المجلس التنفيذي في دورته ١٨١ (القرار ١٨١م ت/١٥) إلى المدير العام بأن يحسّن خطة العمل لتنفيذ استراتيجية عمل اليونسكو بشأن تغير المناخ، ولا سيما من خلال التركيز على الآثار الاجتماعية والأخلاقية المترتبة على تغير المناخ، وتوصية اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية في دورتها العادية السادسة (١٦–٢٠٠٩/٦/١٩)، إلى "اليونسكو بوضع إطار للمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ".

٢ – ويمكن أن تسهم الأخلاقيات إسهاماً أساسياً في مبادرة المديرة العامة بشأن تغير المناخ وفي إطار التركيز الاستراتيجي الأوسع نطاقاً الذي اعتمدته اليونسكو فيما يخص تغير المناخ. فالتصدي للتغير البيئي العالمي يستوجب توافر أدوات تقييم تأخذ في الحسبان السلاسل السببية غير المفهومة تماماً عبر الزمان والمكان، ومن ضمنها التضارب في المسؤوليات المتباينة فيما يتعلق بالتخفيف من آثار هذا التغير والتكيف معه، وأوجه عدم اليقين الرئيسية في المعارف الضرورية لإعداد سياسات فعالة، والتحدي المتمثل في احتواء المخاطر الجماعية على الصعيد العالمي. وفضلاً عن ذلك، ثمة قضايا أخلاقية كبرى تتصل بنطاق العلوم الأساسية وتركيزها وتوافرها وإمكانية الانتفاع بها، وبرصد المعلومات والقدرة على الإنذار المبكر، وكلها قضايا يتعين مراعاتها لدى إعداد وإدارة المعارف المتعلقة بالبيئة.

٣ – إن كلاً من استراتيجية عمل اليونسكو بشأن تغير المناخ (الوثيقة ١٨٠م ت/١٦ المعدلة) وخطة العمل المحسنة لتنفيذ استراتيجية عمل اليونسكو بشأن تغير المناخ (ملحق الوثيقة ١٨٢م ت/إعلام ٧) تكفلان الاتساق وتضافر الجهود بين أنشطة اليونسكو وإطار العمل المتعلق بتغير المناخ على مستوى منظومة الأمم المتحدة الذي أعده مجلس الرؤساء التنفيذيين في المنظومة وخريطة طريق بالي التي صدرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وحسبما ورد في الكتيّب المعنون "العمل بشأن تغير المناخ: توحيد أداء منظومة الأمم المتحدة" (انظر الصفحة ٨ والصفحات من ١١ إلى ١٩) الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة في الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي عقد في بوزنان (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨)، أُسندت إلى اليونسكو وإلى منظمة الأرصاد الجوية، ضمن إطار العمل المتعلق بتغير المناخ الذي أعده مجلس الرؤساء التنفيذيين، مسؤولية تنظيم الاجتماعات المتعلقة بالمعارف المناخية الشاملة: العلوم، والتقييم، والرصد، والإنذار المبكر. هذا، وبالنظر إلى أن لليونسكو مهمة أخلاقية محددة، ينبغي أن يكون التأمل في التحديات الأخلاقية التي يطرحها تغير المناخ من الإسهامات الرئيسية المتوقعة من اليونسكو في إطار الجهود الشاملة التي يبذلها مجلس الرؤساء التنفيذيين.

٤ – وعلى ضوء المعلومات الواردة آنفاً، جرى في عام ٢٠١٠ تقييم مدى وجاهة إعداد مشروع إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ من خلال عملية تشاور ودراسة صُممت للإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

(أ) هل من المتوقع أن يسهم هذا الإعلان، إن كان من الممكن إعداده، إسهاماً مفيداً في الاستجابة الدولية لتغير المناخ؟

(ب) هل توجد مجموعة متفق عليها من المبادئ الملائمة، أو هل يمكن إعدادها في فترة زمنية قصيرة إلى حد ما؟

(جـ) هل توجد نهوج بديلة أو وسائل أكثر مرونة لضمان تعزيز الوعي والسلوك الأخلاقيين؟

٥ – وقدمت المديرة العامة تقريراً في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته ١٨٥ استنتجت فيه ما يلي:

(أ) فيما يخص الاستجابة الدولية لتغير المناخ، ولا سيما تعزيز قدرة الدول الأعضاء على التكيف، لا يمثل إصدار إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ أفضل وسيلة للإسهام في الأخلاقيات البيئية؛

(ب) ليس من الواضح ما إذا كان هناك أساس متفق عليه من المبادئ الهامة، أو ما إذا كان بالإمكان إعداده في إطار زمني قصير إلى حد ما؛

(جـ) لا يوجد توافق في الآراء على أن إعداد هذا الإعلان يمثل إسهاماً مفيداً في الاستجابة الدولية لتغير المناخ، كما أن آراء الدول الأعضاء تظل متباينة.

٦ – بعد النظر في هذه الاستنتاجات، عدل المجلس التنفيذي عن الخوض في عملية إعداد مشروع إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ لعرضه على المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين.

٧ – وطلب المجلس التنفيذي في قراره ١٨٥م ت/١٣ أن تتابَع هذه المسألة وأن تقوم المديرة العامة على وجه التحديد بمراعاة "النتائج العلمية والبحثية الحديثة بشأن أخلاقيات تغير المناخ وأن تقدم إليه في دورته ١٨٦ تقريراً يستعرض المسائل المرتبطة بتقييم مدى استصواب إعداد إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ، مع إشارة خاصة إلى نتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والأنشطة الدولية ذات الصلة، بغية توفير المعلومات اللازمة للمداولات الخاصة بمتابعة تنفيذ القرار ٣٥م/٣٦ التي سيجريها المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين".

٨ – وأجري تحليل إضافي للمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ استناداً إلى البحوث الأكاديمية المنشورة وبالتنسيق مع اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية (COMEST)، واستند التقرير أيضاً إلى عدة اجتماعات خبراء، بما فيها المؤتمر الدولي بشأن "الأخلاقيات البيئية: التنوع البيولوجي وتغير المناخ"، الذي عقد في موناكو بدعم من حكومة الإمارة، في الفترة الممتدة من ٨ إلى ٢٠١٠/١٢/١٠. **ويؤكد الاستنتاج الأولي الذي اعتمدته اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية في دورتها الاستثنائية لعام ٢٠١٠ (باريس، ٢٨–٢٠١٠/٦/٣٠) أن المبادئ الأخلاقية المتاحة حالياً والمعترف بها على الصعيد الدولي لا تقدم أساساً ملائماً لإصدار إعلان مفترض.**

٩ – وتختلف البحوث المنشورة في هذا الصدد اختلافاً كبيراً عن توافق الآراء الراهن لدى المجتمع الدولي الذي تم الإعراب عنه بوجه خاص إبان عملية التفاوض التي تمت في إطار مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والأنشطة الدولية ذات الصلة. فالمناقشات الواردة في منشورات البحوث المتخصصة في مجال الأخلاقيات البيئية لا تؤيد تعزيز المبادئ الأخلاقية المعترف بها حالياً وتأكيدها مجدداً. وعلى عكس ذلك، فإن النداء الوارد في العديد من البحوث المنشورة في الفترة الأخيرة والداعي إلى اعتماد نهج أخلاقي جديد كل الجدة في تناول المسؤولية والتضامن في مواجهة تغير المناخ لا يبدو أنه يقدم أساساً عملياً للعمل باتجاه إصدار إعلان مفترض.

١٠– وفضلاً عن ذلك، وبغض النظر عن التقييم الأساسي للمبادئ الأخلاقية في حد ذاتها، يتضح من مناقشات الخبراء أنه ليست هناك على وجه العموم معلومات محددة بما يكفي لتقديم إجابات ملموسة من أجل التصدي للتحديات العملية التي يطرحها تغير المناخ. ولذا فمن المعقول أن نعتبر أن **أعجل مهمة قابلة للتحقيق لا تتمثل في توسيع نطاق المبادئ القائمة أو زيادتها أو إعادة تفسيرها، بل تتمثل في استكشاف الوسائل العملية التي تسمح بالقيام بالأنشطة المقبولة من الناحية التنظيمية للتصدي لتحديات تغير المناخ**، مع مراعاة تنوع الظروف والأوضاع على النحو الواجب. ويقتضي هذا النهج إقامة روابط قوية، ولا سيما داخل برامج قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية، بين الأبعاد البيئية والأعمال المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والإنسانية لتغير المناخ.

١١– أما الأنشطة المنفذة في فترة ما بعد الدورة ١٨٥ للمجلس التنفيذي، فتؤكد بوضوح أهمية استحداث أدوات لبناء القدرات تستند إلى أسس أخلاقية في مجالي العلوم والتكيف. ولذا، فإن الوزراء والمندوبين المشاركين في الاجتماع الذي تناول موضوع "التكيف مع تغير المناخ في منطقة الكاريبي: العلوم والأخلاقيات والسياسات"، والذي عقد في مدينة باستير في سانت كيتس ونيفيس، يومي ٨ و٢٠١١/٣/٩، دعوا اليونسكو إلى "تعزيز ودعم التعاون العلمي الإقليمي في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية الموجه نحو تحليل آثار تغير المناخ والتكيف معها، وذلك من خلال جملة أمور منها آليات برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست) الدولي الحكومي".

١٢– وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الذي عقدته الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (قرار الجمعية العامة ١/٦٥، الفقرة ٢٦)، أكدت الجمعية العامة "أن الاتفاقية الإطارية هي المنتدى الدولي والحكومي الدولي الرئيسي للتفاوض بشأن التصدي لتغير المناخ على الصعيد العالمي". أما الاطلاع على نتائج الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقية، الذي عُقد في كانكون بالمكسيك في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فيؤكد الاستنتاج الذي توصل إليه المجلس التنفيذي في دورته ١٨٥ والذي يفيد بأن عملية التفاوض الدولية الجارية حالياً ينبغي أن تُجنى ثمارها قبل أن تعاد دراسة مدى وجاهة إعداد إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ. وإن اعتماد نهج أوسع نطاقاً لتناول مسألة تغير المناخ، بما في ذلك الدراسة المتوازنة لمسائل التكيف مع هذه الظاهرة، يضمن تناول مؤتمر الأطراف لهذه الشواغل الأخلاقية الأساسية بصورة مباشرة أكثر وضوحاً مما إذا جرى تناولها في الإطار الضيق لمسألة تخفيف آثار هذه الظاهرة. وفضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق شامل ملزم قانوناً بشأن جميع جوانب تغير المناخ، بيّن مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية المذكورة قدرته على

التوصل إلى توافق في الآراء في بعض المسائل المحددة. وبذلك يظهر أن عقد منتدى بديل للنظر بصورة منفصلة في مسألة إصدار إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية لا يقدم إلا قيمة مضافة محدودة في الوقت الراهن.

١٣- وتندرج الإجراءات التي يُدعى إلى اتخاذها في هذا التقرير في إطار الاعتمادات الواردة في الوثيقة ٣٥م/٥ أو في المقترحات المقدمة إلى المجلس التنفيذي فيما يخص الوثيقة ٣٦م/٥. ولا تترتب على هذه الوثيقة أي آثار مالية إلا في حال توسيع نطاق هذه الإجراءات رهناً بتوافر التمويل اللازم من خارج الميزانية.

ثانياً – الاستنتاجات

١٤- بناء على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد مشروع القرار التالي:

"إن المجلس التنفيذي،

١ – وقد درس الوثيقة ١٨٦م ت/٩،

٢ – وإذ يذكّر بالقرارين ٣٥م/٣٦ و١٨٥م ت/١٣،

٣ – ويذكّر أيضاً بالطلب الذي وجهه المجلس التنفيذي في دورته ١٨١ (القرار ١٨١م م/١٥) إلى المدير العام بأن يحسن خطة العمل المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما من خلال التركيز على الآثار الاجتماعية والأخلاقية المترتبة على تغير المناخ،

٤ – ويذكّر كذلك باستراتيجية عمل اليونسكو بشأن تغير المناخ (الوثيقة ١٨٠م ت/١٦ المعدلة – تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) وخطة العمل المحسنة الخاصة باستراتيجية عمل اليونسكو بشأن تغير المناخ (ملحق الوثيقة ١٨٢م ت/إعلام ٧ – أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩)،

٥ – ويحيط علماً بمبادرة المديرة العامة بشأن تغير المناخ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) التي تبرز المسائل الأخلاقية والاجتماعية المتعلقة بتغير المناخ،

٦ – يستنتج، انطلاقاً من نتائج البحوث العلمية والأكاديمية الحديثة بشأن أخلاقيات تغير المناخ وتقييم نتائج الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والإجراءات الدولية المرتبطة بها، أنه ليست هناك أدلة كافية في الوقت الراهن تبرر الشروع في إعداد إعلان بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغير المناخ؛

٧ – ويطلب من المديرة العامة ضمان إقامة روابط بين الأنشطة المنفذة في مجال الأخلاقيات البيئية، بما فيها أعمال اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية، وأبعاد تغير المناخ في أنشطة العلوم الاجتماعية والإنسانية، بما فيها ما ينفذ في إطار برنامج إدارة التحولات الاجتماعية (موست)، بغية تحسين فهم صعوبات التكيف مع هذه الظاهرة وتنمية القدرات فيما يخص هذا التكيف عن طريق السياسات الوطنية."